



Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/52/Add.1
17 November 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

المشاورات الأولى بشأن وضع مشروع محتمل لإعلان عن حقوق الإنسان والفقر المدقع

تقرير حلقة التدارس المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع
(جنيف، ٣٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩)

مقدمة

- ١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين القرارات ٢٥/١٩٩٨ و ٢٦/١٩٩٩ على التوالي، وذلك فيما يتعلق بتفويض الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع.
- ٢- وطلبت اللجنة من الخبير المستقل، في الفقرة ٦ من القرار ٢٥/١٩٩٨، تقديم اقتراحات إلى اللجنة بشأن مشروع محتمل لإعلان عن حقوق الإنسان والفقر المدقع. وطلبت اللجنة من المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في الفقرة ٧ من القرار ٢٦/١٩٩٩، أن تنظر في إمكانية تنظيم حلقة تدارس مع الخبيرة المستقلة بمشاركة خبراء من اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لإجراء مشاورات تشترك فيها أيضا اللجان الفنية المختصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول العناصر الأساسية لمشروع إعلان محتمل عن حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٣- ووفقاً لهذا القرار، وُجِّهت دعوة لحضور حلقة تدارس معنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع إلى خبراء من اللجنة الفرعية وخمس لجان فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة السكان والتنمية واللجنة المعنية بحالة المرأة ولجنة التنمية المستدامة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا) ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

٤- وترد قائمة المشتركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

٥- وانتُخب السيد خوسيه بنغوا، خبير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، رئيساً - مقررّاً بالتركية.

٦- وأقرت حلقة التدارس في الاجتماع الأول في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩ جدول الأعمال على النحو التالي:

١- افتتاح حلقة التدارس من قبل المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

٢- انتخاب رئيس - مقرر.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- الفقر المدقع: إنكار لجميع حقوق الإنسان.

٥- أهداف وفائدة إعلان عن حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٦- عناصر مقترحة لإدخالها في مشروع محتمل لإعلان.

٧- مصادر محتملة، منها

(أ) الأحكام ذات الصلة في الصكوك الدولية؛

(ب) التعليقات العامة للجان رصد معاهدات حقوق الإنسان؛

(ج) التزامات المؤتمرات الدولية وتوصياتها؛

(د) الوثائق ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنسيق الإدارية وفريق الأمم المتحدة للتنمية؛

(هـ) دراسات لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فيما يخص، في جملة أمور، الحق في التنمية والحق في الغذاء والحق في السكن الكريم والحق في التعليم والحق في الصحة وأثر سياسات التغييرات البنيوية على حقوق الإنسان؛

(و) تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالفقر المدقع وإنكار حقوق الإنسان، التي عُقدت في نيويورك في عام ١٩٩٤ (E/CN.4/1995/101)؛

(ز) إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، ١٩٦٩.

٨- إقرار الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً - مناقشة عامة حول "الفقر المدقع: إنكار لجميع حقوق الإنسان"

٧- على إثر تقديم وجيز للموضوع من الرئيس - المقرر والخبيرة المستقلة، السيدة آن - ماري ليزين، كُوس الاجتماع الأول في حلقة التدارس لمناقشة عامة ركزت على ثلاثة مواضيع رئيسية: جوانب الفقر السوسولوجية والسياسية وأسبابه وأنواعه وحالاته؛ وعنوان مشروع محتمل لإعلان، والتوجهات الرئيسية لإعلان محتمل.

ألف - جوانب الفقر السوسولوجية والسياسية وأسبابه وأنواعه وحالاته

٨- شدد عدة خبراء على تعدد تعاريف الفقر حالياً. ويبين تعدد المصطلحات هذا الطبيعة المعقدة لظاهرة الفقر.

٩- وبالنظر إلى محتوى موضوع البحث، جرى بحث ظهور الفقر المدقع من شتى الزوايا مع مراعاة الأبعاد الداخلية والدولية للمشكلة على السواء، والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المساهمة فيها.

١٠- وكشفت المناقشة التي جرت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن أن الفقر يمثل مصدر عدم المساواة داخل البلدان وفيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي على السواء. وأعرب عن الأسف لعدم وجود آلية منشأة رسمياً لرصد عملية متابعة الالتزامات التي أخذتها الدول على عاتقها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١١- وذكرت الخبيرة المستقلة بالتوصيات الموضوعية في تقريرها (E/CN.4.1999/48)، معلقة بقولها إن ظاهرة الفقر المدقع عالمية؛ فهي تؤثر على جميع مناطق العالم، بما في ذلك الشمال.

١٢- ورأى رئيس لجنة السكان والتنمية أن مشكلة الفقر مشكلة بنيوية بالدرجة الأولى، وأن لها بعداً دولياً مهماً. ويُعزى الفقر على المستوى القطري إلى الافتقار إلى سياسة اجتماعية والافتقار إلى سياسة عمالة وعدم وجود ضمانات أمان اجتماعي.

١٣- وشدد جميع المشاركين على الحاجة إلى أن تُحدّد وتُعالج في إعلان محتمل أسباب الفقر المدقع الأساسية. فقال ممثل منظمة غير حكومة إن انتهاكات حقوق الإنسان تمثل سبباً ونتيجة للفقر على السواء.

١٤- وأشار في هذا الصدد إلى كثرة ما يوجد حالياً من ما كتب عن العوامل السوسولوجية والسكانية المتصلة بالفقر، بالإضافة إلى الدراسات والبحوث التي أجرتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٥- وأشار إلى انعدام فرص التعليم، وخاصة التعليم الأساسي، باعتباره أحد الأسباب الجذرية للفقر المدقع. فالحق في التعليم وسيلة مهمة لتمكين الناس المهمشين من كسر دورة الفقر عن طريق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وفي العمليات السياسية في نهاية المطاف. ويمثل التعليم في مجال حقوق الإنسان عاملاً مهماً أيضاً لرفع مستوى الوعي باستحقاق حقوق الإنسان وممارستها ولتعزيز التسامح والسلام.

١٦- وأبرزت ممثلة منظمة غير حكومية الصلة بين الفقر والصحة وقابلية الأشخاص المعوقين للتعرض للخطر. وأشارت إلى وجود إحصاءات قيمة لمنظمة الصحة العالمية عن مسائل الشيخوخة والصحة والفقر. وشددت على ما للانحدار الذهني والبدني، بالإضافة إلى الانحدار البيئي، من آثار عكسية على الصحة، وخاصة بالنسبة للناس الفقراء.

١٧- وشدد أيضاً على التحديات الديموغرافية وآثارها بالنسبة لمعيشة السكان، وأشار بوجه خاص إلى نمو سكان العالم بصورة متواصلة وامتداد أعمارهم. ويثير امتداد الأعمار شواغل جدية فيما يتعلق بنظم الأمن الاجتماعي. وما لم تتخذ تدابير مناسبة، فإن القطاع المهدد في المجتمع يمكن أن يواجه مزيداً من التهديد بالفقر المدقع.

١٨- ويمكن بسهولة تفسير الهوة الضخمة بين الأغنياء والفقراء من حيث عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية والموارد البشرية والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة. فلا يمكن توقع أن توفر العولمة والنمو الاقتصادي وحدهما حلولاً كافية لتخفيف وطأة الفقر.

١٩- وأعرب عدة خبراء عن أسفهم لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والتدابير غير الواقعية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية والتي تعرقل الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الفقر نتيجة لعدم تكيفها مع الظروف المحلية. فاستنكر خبير استغلال الفقر على المستويين الوطني والدولي.

٢٠- وتشمل أسباب الفقر الرئيسية الأخرى الاضطرابات الاجتماعية والحروب المدنية والنزاعات الدولية والإرهاب والكوارث الطبيعية. ولذا، هناك حاجة إلى تعزيز حفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم، وخاصة في سياق سنة ٢٠٠٠، السنة الدولية لثقافة السلام. وينبغي أيضاً تشجيع الدول على تخفيض نفقاتها على الأنشطة العسكرية.

٢١- وأعرب أيضاً عن شواغل إزاء الممارسات المعادية للمجتمع التي تتبعها بعض الشركات عبر الوطنية، وأثر الفساد على التمتع بحقوق الإنسان، ومسألة إعفاء مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وعدم تغطية وسائل الإعلام للشواغل المتعلقة بالفقر تغطية وافية أو كافية.

باء - عنوان مشروع الإعلان: ثلاثة اقتراحات

٢٢- فيما يتعلق بالعنوان لمشروع إعلان، أعرب عدة خبراء عن شكوكهم في أهمية إضافة صفة "المدفع" لمصطلح "الفقر". وقدم المشاركون الاقتراحات الثلاثة التالية:

(أ) "الفقر المدقع وممارسة حقوق الإنسان". استرعى الخبراء الذين يحبذون المحافظة على مصطلح "المدقع" الاهتمام لمحتوى تفويض الخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وصياغة قرار لجنة حقوق الإنسان ٢٦/١٩٩٩؛

(ب) "الفقر وحقوق الإنسان". بالإشارة إلى مفهوم الفقر، نصح خبير بعدم التمييز بين فئات الفقراء، مشدداً على أن تدرج الفقر يشكل ممارسة تمييزية قد تؤدي إلى تهميش أفقر الناس داخل مجتمع الفقراء؛

(ج) "حقوق الإنسان والفقر، ولا سيما الفقر المدقع". استنكر خبير آخر استخدام النعوت على نحو متزايد للإشارة إلى مفاهيم مثل "الإنساني" كنعت للتدخل، أو "المستدامة" كنعت للتنمية، أو "المدقع" كصفة للفقر. فاستخدام النعت "المدقع" يضيف بُعداً مختلفاً على مفهوم الفقر ويقلص مجال العمل للتغلب على المشكلة. وعلى الرغم من احترام مقرر اللجنة، ينبغي أن تأخذ حلقة التدارس في الاعتبار الظروف والأهداف لتحقيق مجتمع ديمقراطي. فينبغي للإعلان أن يعالج مسألة الفقر بوجه عام دون إسقاط فكرة تحليل ظاهرة الفقر المدقع.

جيم - التوجهات الأساسية لمشروع إعلان

٢٣- ينبغي للإعلان، في مكافحة الفقر، أن يُعتبر أولاً وقبل كل شيء وسيلة لأفقر الناس - المفقرين إلى الأرض والمأوى والعمل - لكي يتمتعوا بجميع حقوق الإنسان. وينبغي أن يأخذ الإعلان في الحسبان الجهود والمبادرات التي يقوم بها من يعيشون في فقر مدقع فرادى ومجموعات. وفي هذا الصدد، أُشير بوجه خاص إلى استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية المعنية بموضوع "الفقر وإنكار حقوق الإنسان"، التي عُقدت في نيويورك في كانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أدلى ضحايا الفقر المشاركون في الحلقة الدراسية بخبرتهم في الحياة اليومية، مبرزين الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي في تحقيق مشاركتهم في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالكفاح ضد الفقر.

٢٤- واشتملت المسائل التي عولجت فيما يتعلق بالصلات بين الفقر وشتى المجموعات المهددة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والأقليات والعمال المهاجرون والأشخاص المصابون بمرض نقص المناعة البشري، على الإقصاء الاجتماعي والتهميش واستغلال الموارد الطبيعية والشركات عبر الوطنية وأثر أنشطتها على التمتع بحقوق المجتمعات المحلية المعنية بمثل هذه الأنشطة، بالإضافة إلى مجمل سياسات حكومات البلدان المعنية.

٢٥- وفي حين جرى التأكيد على الاعتماد المتبادل فيما بين حقوق الإنسان وعدم إمكان تجزئتها، كان هناك توافق في الآراء فيما بين الخبراء لاعتبار الفقر المدقع إنكاراً لجميع حقوق الإنسان: المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الحق في التنمية.

٢٦- ثانياً، ينبغي أن يؤكد الإعلان من جديد التزامات الدول ومسؤولية الأطراف الأخرى المضطلة بدور في إزالة الفقر. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يقتصر التعاون الدولي على كونه تعاوناً يتم التراضي عليه بحرية، بل ينبغي أن يكون تعاوناً نوعياً أيضاً.

٢٧- وينبغي تخطيط ومواءمة العمل لتخفيف وطأة الفقر في آن واحد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

٢٨- ويوفر الدور النشط على نحو متزايد الذي تؤديه للأطراف غير الحكومية، مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، إطاراً جديداً لمكافحة الفقر. فهي في العديد من الحالات تستطيع أن تقيم بشكل أفضل المشاكل الحقيقية المتصلة بالفقر واحتياجات الناس المعنيين.

٢٩- وينبغي إيلاء اعتبار لمبادرات مهمة بصدد الفقر والمالية والتجارة الدولية مثل الإطار الإنمائي الشامل للبنك العالمي.

٣٠- وينبغي بذل كل جهد لتنشيط مساهمة وسائل الإعلام في مجالات الإعلام والتوعية بحقوق الإنسان والتعليم والدعوة فيما يتعلق بالفقر ومن يواجهونه.

ثانياً - أهداف وفائدة إعلان عن حقوق الإنسان والفقر المدقع

٣١- أكد المشاركون بالإجماع فائدة وضع إعلان. ورئي أن الاقتراح البديل الذي قدمته بعض الدول الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان - والذي أشارت إليه الخبرة المستقلة - لوضع "دليل للممارسات الجيدة" بشأن الفقر لإعانة العاملين الاجتماعيين يمثل نهجاً من شأنه أن يسمح للدول بتفادي الامتثال لالتزاماتها.

٣٢- والهدف من الإعلان، وفقاً لرأي أحد الخبراء، هو تحديد مشكلة الفقر أو الفقر المدقع بأبعاده المختلفة. وينبغي أن يُبرز أسباب الظاهرة ومحنة الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع بشكل ملموس. وسيكون أيضاً وسيلة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الفقرة ٢ من الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان (على أساس مبدأ عدم التمييز) والإعلان عن التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي والإعلان عن الحق في التنمية. وأصر الخبراء على تحديد أسباب الفقر في الإعلان المحتمل.

٣٣- واقترح خبراء آخرون أن تكون صياغة إعلان كهذا مختلفة عن إطار الإعلانات السابقة الكلاسيكي. فهناك حاجة إلى مخاطبة الفقراء بالذات ومعالجة استحقاقهم لجميع حقوق الإنسان دون تمييز أو استثناء. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تحديد الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٤- ورئي أن الإعلان عن حقوق الإنسان والفقر المدقع يعتبر وسيلة لزيادة توضيح مسألة الفقر المدقع من منظور حقوق الإنسان. ويمكن رؤية فائدته على المستويين الوطني والدولي: فتعريف أسباب الفقر من شأنه أن يساهم في حل مشكلة تخصيص الموارد. ولن يكون تخفيف وطأة الفقر ضرباً من ضروب العمل الإحساني بعد ذلك.

٣٥- وأشار ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الثغرات في القانون الدولي، وتنفيذ المعايير القائمة على نحو غير واف أو غير كاف. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للإطار المعياري القائم الموضوع داخل منظومة الأمم المتحدة، وخاصة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويضاف إلى ذلك أن خطط العمل الموضوعة في إطار مؤتمرات الأمم المتحدة المختلفة عبر العقد الماضي، ولا سيما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، تحدد بوضوح التدابير المطلوبة لمعالجة العديد من المسائل المتعلقة بالفقر.

٣٦- وكان من رأي أحد الخبراء أنه - إذا اتخذ قرار للمضي في صياغة إعلان عن حقوق الإنسان والفقر المدقع - ستكون لجنة التنمية الاجتماعية أنسب هيئات الأمم المتحدة لأداء تلك المهمة. واقترح ممثل منظمة غير حكومية أن تشترك في وضع الإعلان لجنة التنمية الاجتماعية واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. بيد أن حلقة التدارس رأت أن مهمة الصياغة التي ستركز على النهج القائم على الحقوق، ينبغي أن تُسند إلى اللجنة الفرعية، بوصفها هيئة خبيرة، مع اتباع الإجراء الاستشاري العادي على نطاق واسع بإشراك اللجان الفنية المختصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة وجميع الأطراف المعنية.

ثالثاً - عناصر مقترحة لإدخالها في مشروع إعلان

- ٣٧- اقترح المشاركون في حلقة التدارس العناصر التالية لإدخالها في مشروع إعلان.
- ٣٨- الربط بين ظاهرة الفقر العامة وظاهرة الفقر المدقع المحددة. يتعين إنشاء صلة أخرى بين استئصال الفقر المدقع وتحقيق الحق في التنمية كحق فردي وجماعي.
- ٣٩- يتطلب الكفاح ضد الفقر فهماً متعمقاً لأسباب الفقر وآثاره على حقوق الإنسان. فبعض آثاره أخطر من غيرها. وتشمل المسائل الجديرة بالنظر في هذا الصدد انعدام الإرادة السياسية وتحويل الموارد، لأن العالم لا يملك الموارد الضرورية لاستئصال الفقر، الأمر الذي أكدته لجنة التنسيق الإدارية؛ والتكاليف الاجتماعية والبشرية لبرامج التغييرات البنيوية، والجوانب السلبية للعولمة ونزع السلاح.
- ٤٠- يعتبر التعاون المتعدد الأطراف حيويًا في هذا المجال. وينبغي في هذا الصدد إحياء وتنفيذ المبادرة لتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية ومبادرة الـ ٢٠/٢٠. وينبغي إقرار سياسات جديدة لمعالجة مشكلة الدين الخارجي وخدماته، التي تمس سيادة الدول.
- ٤١- ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مبادئ وأهداف الإعلان عن التقدم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية على ضوء الالتزامات المقررة دولياً لجميع الأطراف المعنية على المستويين الوطني والدولي.
- ٤٢- ينبغي أن تكون أحكام الإعلانات قوية وملزمة. وينبغي أن يؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن استئصال الفقر، وخاصة الفقر المدقع، تقع على عاتق الدول.
- ٤٣- ينبغي أن تُحدّد بشكل صريح مسؤوليات الأطراف الأخرى غير الحكومية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة مسؤوليات الشركات عبر الوطنية.
- ٤٤- ينبغي أن تساهم الشركات فوق الوطنية في برامج التنمية الاجتماعية للمجتمعات المحلية المحيطة، بما في ذلك التنمية الاجتماعية للشعوب الأصلية، وضمان فرص العمل للمحليين.
- ٤٥- ينبغي تحديد أساليب تحسين دور السلطات المحلية في مكافحة بلاء الفقر المدقع.
- ٤٦- ينبغي للحكم الجيد والشفافية والإدارة الجيدة للدولة والسياسات المالية والاجتماعية أن تشمل وضع استراتيجيات لتلبية احتياجات المجتمع المحلي الأساسية مثل تيسير الحصول على ديون، خاصة بالنسبة للعاملات في

القطاع غير الرسمي، والمشاركة الشعبية في المقررات المتعلقة بالمجتمع المحلي، والفرص المتساوية في اقتصاد السوق التنافسي والمسؤولية فيما يتعلق باستخدام الإعانات المالية المتعددة الأطراف والثنائية.

٤٧- ينبغي أن يشدد الإعلان على الدور الرئيسي للتعليم الأساسي في مكافحة الأمية بمنظور الجنسين. وينبغي للدول تطوير معايير واضحة، مثلاً بإنشاء نظام حصصي مع إيلاء اهتمام خاص للإناث من الأطفال وزيادة فرص النساء في مجالي التعليم والتدريب.

٤٨- ينبغي أن ينشئ الإعلان آلية لضمان مشاركة الفقراء أنفسهم في عملية صياغة ورصد وتقييم سياسات موجهة للعمل على المستوى المحلي من خلال تطوير مؤسسات تعاونية جماعية، وكذلك على المستويين الوطني والعالمي.

٤٩- ينبغي للإعلان إحياء زخم التكافل لتقوية مفهوم الأسرة ونقض خطر الإقصاء الاجتماعي الكامل.

٥٠- ينبغي، على المستوى الدولي، أن يعالج الإعلان مسألة تعريف محتوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإمكانية إنفاذها.

٥١- ينبغي تشجيع آليات المساعدة التقنية والمالية، مثل الديون الصغيرة، تشجيعاً قوياً لأنها تدعم الجهود التي يبذلها الفقراء في سبيل البقاء مع المحافظة على كرامتهم.

٥٢- ينبغي أن يُشجَبَ الفساد وأن يواجه المفسدون العدالة الدولية إذا أفلتوا من القضاء الوطني.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٥٣- أيد جميع المشاركين في حلقة التدارس وضع إعلان عن حقوق الإنسان والفقير المدقع تأييداً قاطعاً.

٥٤- وستقدم الخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقير المدقع تقرير حلقة التدارس إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، التي ستبت في إجراء المتابعة من جانب اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وسيرفق تقرير الحلقة بالتقرير النهائي للخبرة المستقلة.

٥٥- وإذا بنت اللجنة في إجراء المتابعة، فإنها ربما ترغب أيضاً في بحث اقتراح حلقة التدارس القائل بعقد مشاورات ثانية بشأن الموضوع نفسه، لمدة أطول من يومين، بمشاركة الحكومات المهمة واللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات المتخصصة ومنظمات غير حكومية.

٥٦- وينبغي أن توجه الدعوة للجنة التنمية الاجتماعية واللجان الفنية الأخرى لإبداء آرائها حول الموضوع وللمشاركة بنشاط في وضع مشروع لإعلان.

٥٧- وينبغي أن توجه الدعوة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الهيئات المهمة المتعاهدة على حقوق الإنسان للمشاركة في مشاورات مستقبلية محتملة بشأن مشروع لإعلان.

٥٨- وينبغي إيلاء اعتبار مناسب للإطار العالمي لمبادرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة باستئصال الفقر.

٥٩- وينبغي أن يُنظر في صياغة الإعلان أيضاً ضمن إطار عقد الأمم المتحدة من أجل استئصال الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، مع مراعاة التوصيات المذكورة آنفاً والاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

المرفق

قائمة المشتركين

الرئيس - المقرر: خوسيه بنغوا

أولاً - الخبراء

آن ماري ليزين، الخبرة المستقلة للجنة حقوق الإنسان، المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع.

خبراء اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ميخيل ألفونسو - مارتينز

خوسيه بنغوا

مارك بوسويت

إريكه - إيرين دايس

استيورن إيدي

فان غوسيانغ

ألبيرتو دياس أوريبا

رايندا كاليدس ويدا لا غونسيغيري

الحاجي غيسي

لويس جوانيه

أحمد خليفة

أنطوانيلا يوليا موتوك

مصطفى مهدي

باولو سيرغيو بينيرو

تيموراز راميشفيلي

يونغ كام يونغ سيك يوين

سولي يهانغير سورابي

حليمة مبارك ورزافي

فسيحه بيمر

ثانياً - اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

روبرت كليكيه، رئيس لجنة السكان والتنمية.

ثالثاً - هيئات الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخدمة الأمم المتحدة للاتصالات غير الحكومية.

رابعاً - المنظمات غير الحكومية

لجنة الصحة الأفريقية ودعاة حقوق الإنسان، ورابطة مواطني العالم، والحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، ومؤسسة كاريتاس الدولية، والمنظمة الدولية لتطوير التعليم، وباكس روماننا، ومجموعة "ريهاب".
